



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

تشرين الأول 2024

أبرز ما في العدد:

- مع دخول حرب إسرائيل على قطاع غزة عامها الثاني، تتصاعد حدة الأزمات الإنسانية والاقتصادية التي يواجهها الفلسطينيون، خاصة مع انكماش الناتج المحلي بنحو الثلث، وتعطل أكثر من نصف القوة العاملة، باستثناء العمال المحبطين الذين تركوا سوق العمل.
- أشكال المعاناة في قطاع غزة صادمة. فقد قتلت إسرائيل عشرات الآلاف وألحقت دمارا واسع النطاق بالقطاع، مخلفة إياه في خراب. كما تعرض اقتصاد غزة للدمار، ويعيش جميع سكان القطاع تقريبا في فقر، تحت وطأة القصف المكثف والنزوح والتهديدات المتزايدة بالمجاعة، وخاصة في شمال القطاع.
- كما تسبب التهديد بإلغاء علاقات المراسلة المصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية باضطرابات شديدة في التجارة والخدمات الأساسية والإيرادات المالية في الضفة الغربية، ما يهدد بحدوث انهيار اقتصادي.
- على الرغم من تراجع تسجيل الشركات في خضم الصراع الراهن، من المتوقع أن يعمل نظام تسجيل الشركات الإلكتروني الموحد المؤتمت (بوابة الأعمال) على تبسيط العملية وخفض تكاليف التسجيل.
- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية البالغ 3 ملايين دولار في صندوق ابتكار II، وهو الاستثمار الأول للبنك في صندوق رأس مال استثماري فلسطيني،
- يهدف استثمار البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية البالغ 3 مليون دولار أمريكي في صندوق ابتكار II، وهو أول استثمار له في صندوق رأس مال مجازف فلسطيني، إلى دعم التحول الرقمي وتعزيز منظومة الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا.



آيبك APIC

يتم إعداد هذه النشرة بدعم من
الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار

1- عام من الحرب على غزة

الضفة الغربية، أدت القيود الإسرائيلية المشددة، والإغلاقات، والمدهامات، واعتداءات المستوطنين، والقرصنة على أموال المقاصة، والحالة الشديدة من عدم اليقين إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 22% خلال الفترة ذاتها.⁴

شهدت كافة القطاعات الاقتصادية في فلسطين انخفاضاً سنوياً ملحوظاً في القيمة المضافة خلال الربع الثاني 2024. إذ انخفضت قطاعات التعدين والتصنيع والكهرباء والماء بنسبة 34%، بحيث انخفضت بواقع 27% في الضفة الغربية وشهدت انخفاضاً حاداً بنسبة 94% في غزة. وتراجع قطاع البناء بنسبة 49% (بواقع 41% في الضفة الغربية و98% في غزة)، فيما تراجع قطاع الزراعة والحراجة والصيد بنسبة 29% (بواقع 11% في الضفة الغربية و93% في غزة). وانكمش قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات بنسبة 28%، متراجحاً بنسبة 18% في الضفة الغربية و96% في غزة. تبين أحدث البيانات المتاحة أن معظم الأنشطة الاقتصادية في غزة تدمرت كلياً، بحيث لم يتبق سوى بعض الخدمات الصحيّة والتعليمية والعامّة الأساسية، فيما أن الصّدّات التي طالت قطاعات الاقتصاد كلها في الضفة الغربية عميقة وملحوظة.

انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 33% في الربع الثاني 2024 مقارنةً بالربع الثاني 2023، بحيث بلغ معدّله 512 دولار، ووصل إلى 863.2 دولار في الضفة الغربية (تراجع بنسبة 24%) وعلى نحو غير مسبوقٍ إلى 40.6 دولاراً في قطاع غزة (تراجع بنسبة 86%). وقد اتّسعت

بعد انقضاء عام على اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، لا زال الوضع السياسي والإنساني والاقتصادي في فلسطين يزداد سوءاً. إذ اشتدت حدّة التحديات المهدّدة لحياة الفلسطينيين دون أن تلوح أيّ تسويةٍ في الأفق المنظور. وفيما يكثف الاحتلال حملته العسكرية في شمال قطاع غزة، حيث لا يزال يلتجئ أكثر من نصف مليون فلسطيني، تجاوزت حصيلة الضحايا المسجّلة 43,392 فرداً، يشكّل الأطفال والنساء 67.2% منهم، وبلغ عدد الإصابات 106,045.¹ وفي الضفة الغربية، قتلت قوات الاحتلال والمستوطنون 759 فلسطينياً منذ تشرين الأول 2023، منهم 165 طفلاً. وكان من شأن ذلك أن سبب قدراً كبيراً من المعاناة للفلسطينيين لا يمكن تصوّرها، ولا سيّما في ظلّ سعي الاحتلال لتصنيف شمال قطاع غزة منطقةً عسكريةً مغلقةً وشروعه بطرد السكان المتبقّيين باتجاه الجنوب تماشياً مع مقترح الجنرالات الإسرائيليين (غير الرسمي) الرامي إلى إفراغ الشمال من الفلسطينيين، وإقامة وجود عسكري واستعماري.²

1-1 النشاط الاقتصادي

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 32.3% في الربع الثاني 2024 مقارنةً مع الربع المناظر 2023.³ وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة بنسبة 85.9%، ما كان من شأنه أن تسبّب بتراجع حصّته من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من 16.7% في الربع الثاني 2023 إلى 3.4% فقط في الربع الثاني 2024. وفي

4 ازداد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة 4.8% في الربع الثاني 2024 مقارنة مع الربع الأول 2024، إذ ازداد بنسبة 5.1% في الضفة الغربية وانكمش بنسبة 1.3% في قطاع غزة. وكان التحسّن السطحي في الضفة الغربية مدفوعاً بالزيادة الموسمية في القيمة المضافة لقطاع الزراعة وبتعافي الجزئي والمحدود في تجارة التجزئة.

1 https://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/1405/default.aspx?lang=ar

2 <https://www.bbc.co.uk/news/articles/c1e82yy0wxno>

3 <https://www.972mag.com/northern-gaza-liquidation-scenario-eilan>

4 https://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Pressar.aspx?CatId=18

الغربية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية⁷ في الربع الثاني 2023، كان 160 ألف عامل فلسطيني تقريباً يعملون في إسرائيل والمستعمرات، وشكّلوا 18.4% من القوى العاملة في الضفة الغربية. وبحلول الربع الثاني 2024، تراجع هذا العدد تراجعاً كبيراً ليصل إلى 27,300 عامل فلسطيني، يعملون -في الغالب- في المستوطنات ولا يمثلون سوى 4% من العمّال في الضفة الغربية. بيانات البطالة في قطاع غزة غير متوفرة حالياً بسبب استمرار الحرب.

1-3 التضخم

في خضم تراجع/توقف الدخل، يواجه سكان قطاع غزة مشكلة تتمثل في الارتفاع الحاد للأسعار، حيث بلغ التضخم 282.6% على أساس سنوي (محسوباً على أساس التغير السنوي) في أيلول 2024، نتيجة تدمير سلاسل الإمداد بسبب الحرب، وارتفاع تكاليف النقل، وتقليص المساعدات. وارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات بشدة بنسبة 312.4%، وكان من شأن ذلك أن أدّى إلى تآكل القوة الشرائية بشدة لسكان قطاع غزة وازدياد صعوبة تلبية احتياجاتهم للاحتياجات الأساسية. وارتفعت الأسعار في الضفة الغربية بنسبة 3.0% خلال الفترة ذاتها، فيما ارتفع مستوى الأسعار في الأراضي الفلسطينية بنسبة 60.1%.

2- الاختلالات في القطاع المالي

في أحدث تهديدٍ سياسيٍّ إسرائيليٍّ ضدّ الاستقرار الماليّ الفلسطينيّ، أوعز رئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتنياهو لوزراء الحكومة ولبنك إسرائيل بتقصّي إمكانية الإلغاء التدريجيّ للأوراق النقدية من فئة 200 شيكل بتاريخ 19 أيلول، مستشهداً بالجهود الرامية لمكافحة «الأموال المتأتية من مصدر غير شرعيّ (الأموال السوداء) وكذلك غسيل الأموال»،

الفجوة بين المداخيل في قطاع غزة والضفة الغربية بدرجة كبيرة، بحيث يبلغ نصيب الفرد من الدخل في غزة حالياً 4.7% فقط مما هو عليه في الضفة الغربية مقارنةً مع 27% قبل اندلاع الحرب. ويقدر تقريرٌ صدر مؤخراً عن البنك الدولي بأنّ سكان قطاع غزة جميعاً تقريباً يرزحون تحت وطأة الفقر، فيما أنّ معدّل الفقر في الضفة الغربية ارتفع بما يزيد على الضعف من 12% في نهاية 2023 إلى 28% بحلول منتصف 2024.⁵

1-2 التشغيل والبطالة

في الفترة الواقعة بين تشرين الأول 2023 وأيلول 2024، ارتفع معدّل البطالة في فلسطين بأكثر من الضعف، إذ ارتفع إلى 51.1% من 25.4% في نفس فترة المقارنة قبل عام⁶. وارتفع معدّل البطالة في الضفة الغربية إلى 34.9% مقارنةً مع 14% في الفترة المناظرة قبل عام، فيما ارتفع في غزة بشدة من 45.3% في الفترة الواقعة بين تشرين الأول 2022 وأيلول 2023 إلى 79.7% في الفترة الواقعة بين تشرين الأول 2023 وأيلول 2024. وخلال فترة المقارنة هذه، انخفض معدّل مشاركة القوى العاملة من 45.2% في العام السابق (بواقع 40.5% في غزة و48.3% في الضفة الغربية) إلى 43.5% في العام الحالي (بواقع 39% في غزة و46.6% في الضفة الغربية). ويُعزى التراجع الحادّ في التشغيل إلى الدمار الاقتصادي الكبير في غزة وما ترتّب على الحرب من تأثيرٍ على الضفة الغربية.

في الربع الثاني 2024، ارتفع معدّل البطالة في الضفة الغربية ارتفاعاً شديداً إلى 31%، من 13.4% في الربع المناظر 2023، بسبب إقدام إسرائيل على إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمّال الفلسطينيين وصعوبة الحصول على فرص في الضفة

⁵ <https://tinyurl.com/4wku5xre>

⁶ <https://www.ilo.org/publications/year-war-gaza-impacts>

⁷ https://www.pCBS.gov.ps/portals_pCBS/PressRelease/Press_Ar

إلى حدّ تهديد محطات الوقود بتنفيذ إضراب، إلا أنه أُلغِيَ في نفس اليوم.¹³ وكان من شأن حدة هذه الظروف، وحالة عدم اليقين الأوسع نطاقاً، والحرب المتعاطمة أن أفضى إلى أن تتقاضى السوق السوداء زيادةً على أسعار العملات الأجنبية والذهب.

2-1 فوضى السوق

أوجدت الزيادة المفاجئة في الطلب على العملات الأجنبية جنباً إلى جنب مع الصعوبات التي اكتنفت استيرادها فرصاً للتلاعب بالأسعار في الضفة الغربية. إذ باع الصيارفة الدولار الأمريكي والدينار الأردني بزيادة وصلت 400 نقطة أساس فوق أسعار الصرف الرسمية، ما أدى إلى المراجعة. وقد اشترى الناس الدولار الأمريكي والدينار الأردني من المصارف بأسعار الصرف الرسمية مستخدمين ما لديهم من الشيك، ومن ثمّ باعوا المبالغ التي بحوزتهم بهاتين العملتين في السوق من أجل الربح عند أسعار صرف أعلى. واستجابةً لذلك، أوقفت المصارف عمليات السحب بعملتيّ الدولار الأمريكي والدينار الأردني، ما دفع سلطة النقد الفلسطينية إلى إصدار تحذيرات من مغبة التلاعب بأسعار الصرف.¹⁴ وأصدرت سلطة النقد الفلسطينية أيضاً تعليمات للمصارف والصيارفة اقتضت أن يستخدموا شاشات العملات العالمية -كرويترز وبلومبرغ- لتحديد أسعار الصرف، وقضت بالألا يزيد الفارق بين سعريّ البيع والشراء 200 نقطة أساس.¹⁵ وشددت على أنه ينبغي ألا يتكبّد العملاء أيّ رسومٍ إضافية جراء تقلبات سعر الصرف أو لاستخدام أنظمة نقاط البيع وبطاقات الدفع

في خضمّ المخاوف بشأن تدهور الشيك والنقص في الدولار الأمريكي والدينار الأردني وتقلّب الأسواق المتزايد، لجأ الكثيرون للذهب باعتباره ملاذاً آمناً. وفيما ارتفع الطلب على الذهب بشدة، واجه العرض

مع التركيز في ذلك على المجتمعات العربيّة في إسرائيل.⁸ وقد أثارت هذه الخطوة المخاوف في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية، ودفعت بالكثير إلى إيداع أموالهم النقدية في المصارف، وتحويل أموالهم من الشيك إلى الدولار الأمريكي أو الدينار الأردني، وشراء الذهب.

بتاريخ 26 أيلول، أصدر بنك إسرائيل بياناً شدد فيه على أنه لم يكن في نيّته سحب الأوراق النقدية من فئة 200 شيكل من التداول أو تغيير مزيج العملات قيد التداول.⁹ وأصدرت سلطة النقد الفلسطينية أيضاً بياناً لطمأنة الرأي العام، إذ شددت على أن التقارير التي أفادت بسحب الأوراق النقدية من هذه الفئة من التداول كانت غير دقيقة وبأنه لم يكن ثمة أيّ تهديدٍ على مواصلة تداولها.¹⁰ وبالرغم من ذلك، كانت الشائعات التي انتشرت حول حدوث ذلك قد تسببت بارتفاع حاد في الطلب على الدولار الأمريكي والدينار الأردني، ما أدى إلى نقص في النقد.¹¹ وقد زادت الأزمة تفاقمًا بفعل التحديات في استيراد النقد من الأردن، إذ عطل إغلاق جسر الملك حسين - معبر الكرامة تدفق العملات المعدنية والنقد من عملتيّ الدينار الأردني والدولار الأمريكي إلى الضفة الغربية. واستجابةً لذلك، فرضت المصارف قيوداً على عمليات سحب العملة لإدارة النقص.

أخذ الأمر بالتكشف في وسط حالة من عدم اليقين. إذ كانت مدة سريان خطابات الحصانة التي مُنحت للصيرفة بالمراسلة قد شارفت على الانتهاء، وكانت المصارف الإسرائيلية قد بدأت برفض التحويلات النقدية بالشيك من المصارف الفلسطينية.¹² وقد تسبب ذلك بنشوب نزاع بين أصحاب الأعمال التجارية والمصارف الفلسطينية حول عمليات الإيداع بالشيك،

8 <https://www.ynetnews.com/business/article/sy4h0s5a0>

9 <https://tinyurl.com/53/ut6j3n>

10 <https://tinyurl.com/yv92e8y9>

11 <https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/101522/>

12 <https://www.jpost.com/breaking-news/article815698->

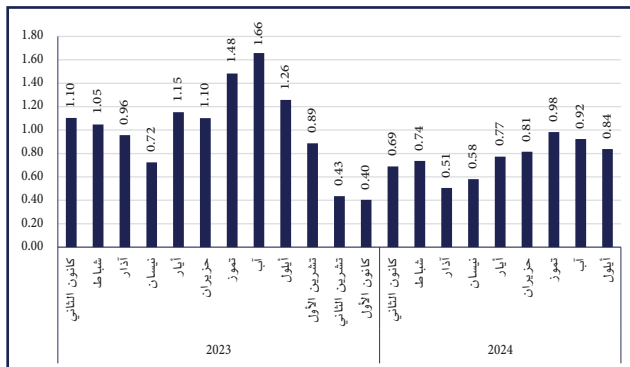
13 <https://tinyurl.com/yv92e8y9>

14 <https://tinyurl.com/3/u8n7nhn>

15 <https://tinyurl.com/3/u8n7nhn> ; <https://tinyurl.com/yv92e8y9>

الداخل المقتدرون مالياً -الذين تأثروا بقدرٍ أقلّ بالتداعيات الاقتصادية للحرب- الطلب على الذهب يساهم إقدام فلسطينيو الداخل على شراء الذهب من أسواق الضفة الغربية في تدفق فائض الشيكال الإسرائيلي إلى الضفة الغربية، ما من شأنه أن يفاقم الضغط على المصارف في فلسطين.²¹ وتعامل السلطة الوطنية الفلسطينية الذهب باعتباره عملةً، معضبةً إياه بذلك من ضريبة القيمة المضافة بموجب قرار كان قد صدر عن مجلس الوزراء في العام 1999، في حين أن إسرائيل تعتبره سلعةً خاضعةً للضريبة.²² ولذا، فإن هذا التفاوت في المعاملة الضريبية لم يحفز فلسطينيي الداخل على شراء الذهب من الضفة الغربية بسعرٍ مؤاتٍ فحسب، بل عقد آليه استيراده إلى الضفة الغربية، حيث لجأ التجار الذين يحترسون من قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تقديم استردادٍ ضريبيةٍ إلى تهريب الذهب من خلال قنوات غير رسميةٍ تفادياً للجمارك الإسرائيلية. وبسبب الطابع غير الرسمي الذي يتسم به السوق والافتقار لآليات منظمة تُعنى بالاستيراد، أصبحت أسعار الذهب في فلسطين عرضةً للتأثر بممارسات «المستوردين» الاحتكارية عن طريق التهريب.

الشكل 1: مقدار الذهب الذي دمغته مديرية دمع ومراقبة المعادن الثمينة الفلسطينية بالطن، كانون الثاني 2023 – أيلول 2024



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني.

صعوبةً في اللحاق بركب الطلب، ولا سيما في أعقاب إغلاق جسر الملك حسين - معبر الكرامة، الذي يُعدّ نقطة الدخول الرئيسية للذهب إلى الضفة الغربية.¹⁶ وفي العادة تزيد أسعار الذهب في السوق المحلي عن الأسعار العالمية بمبلغ يتراوح ما بين 50 و70 دولاراً أمريكياً للأونصة، ويُعزى ذلك لمسائل مرتبطة بالواردات من الذهب.¹⁷ ولكن، كان من شأن النقص الأخير في العرض والضغط على الطلب أن دفعت الأسعار المحلية إلى مستوياتٍ غير مسبوقة، حيث تُباع أونصة الذهب بسعرٍ يفوق أسعاره في السوق العالمية بمبلغ 300 دولار أمريكي.¹⁸

في أعقاب الحرب على غزة، طرأ تراجعٌ حادٌ على مقدار الذهب الذي دمغته مديرية دمع ومراقبة المعادن الثمينة الفلسطينية، وهي دائرةٌ ضمن وزارة الاقتصاد الوطني. ففي الفترة الممتدة ما بين تشرين الأول 2023 وحزيران 2024، لم تدمغ المديرية سوى 5.8 طناً من الذهب في الضفة الغربية، وهذه الكمية تبلغ نصف الكمية من الذهب تقريباً (11.5 طناً) التي كانت المديرية قد دمغتها في الشهور التسعة التي سبقت الحرب على غزة (انظر الشكل 1 أدناه).¹⁹ وإذ فقد عشرات آلاف الفلسطينيين وظائفهم وقلما توفر لعائلاتٍ كثيرةٍ أيّ مدّخرات، اضطرت الأسر التي تمر بضائقة مالية لبيع ما تمتلكه من الذهب -الذي جاء معظمه من الأعراس والمناسبات الاجتماعية- لسداد نفقاتها اليومية. وظلّ الطلب المحلي على الذهب ضعيفاً، وقلّص الصّاعغة المعروض لديهم منه. ولكن، وفي أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان وتخفيض وكالة موديز التصنيف الائتماني لإسرائيل،²⁰ قاد فلسطينيو

16 <https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/100226/>

17 كشف تحقيق أجرته وكالة أخبار محلية مؤخرًا بأن جزءاً كبيراً من الذهب الذي يدخل الضفة الغربية يجري تهريبه ملتفّاً بذلك حول الجمارك. وحالما يتم إدخال الذهب، تتم إعادة تصنيعه وصياغته قبل أن تدمغه مديرية دمع ومراقبة المعادن الثمينة الفلسطينية لبيعه بالتجزئة. وتوفّر معلومات أكثر من خلال الرابط: <https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/100226>.

18 <https://tinyurl.com/4v9tnysa> ; <https://www.wafa.ps/pages/details/104461>

19 لا تتوفر بيانات حول قطاع غزة.

20 <https://www.reuters.com/world/middle-east/more-ratings-cuts->

21 <https://tinyurl.com/3ajv5js5>

22 <https://tinyurl.com/2vjtk66>

<https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/101499/>

2-2 الخوف من انهيار اقتصادي

لإنهاء الإعفاء على الاقتصاديين كليهما.²⁷ وأشارت إلى أن إنهاء الخطاب لا يؤثر على التعاملات المالية الدولية بين المصارف في فلسطين والمصارف (غير الإسرائيلية) الأخرى في الخارج.²⁸ وبالرغم من ذلك، وفي حال لم يتم تمديد الخطاب، يمكن أن ينهار الاقتصاد في الضفة الغربية.²⁹

تكتسي خطابات الحصانة أهمية حيوية للتجارة بين السوق الفلسطيني والسوق الإسرائيلي.³⁰ ولذا، فإن من شأن الانفصال عن النظام المصرفي الإسرائيلي أن يحدّ بشدّة من الوصول إلى البضائع والخدمات الأساسية. ففي العام 2023، بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل 1.34 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة الواردات الفلسطينية منها 4.44 مليار دولار أمريكي، علماً بأن التجارة مع إسرائيل شكّلت 88% من الصادرات الفلسطينية و57.3% من الواردات.³¹ ومن شأن انعدام القدرة على إجراء التعاملات مع النظام المصرفي الإسرائيلي أن يعوق قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على دفع تكاليف الكهرباء، والماء، والوقود، والخدمات العامة الأخرى، وهي التكاليف التي تشكّل ما يفوق النصف من إجمالي الواردات من إسرائيل. ومن شأن ذلك أن يعرّض الخدمات الأساسية اللازمة للأسر للخطر.³² وعلاوة على ذلك، تهدّد الاختلالات في التحويلات النقدية تحويل إيرادات المقاصة الخاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، ما يفاقم الأزمة المالية المستمرة.

مع اقتراب موعد انتهاء خطابات الحصانة مرّة أخرى، تحدّث رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى مع نائب وزير الخزانة الأمريكي والي أديمو بتاريخ 21 تشرين الأول.³³ وأعاد مصطفى

في أواخر أيلول، أثار مسؤولون من الولايات المتّحدة الأمريكية ومجموعة الدول السبع مخاوف بشأن احتمالية عدم إقدام وزير المالية الإسرائيلي المتطرّف بتسليل سموتريتش على تمديد خطابات الحصانة التي تُتيح التعاملات بين المصارف الإسرائيلية والفلسطينية وتسهلها، وهي الخطابات التي من المقرّر أن تنتهي بحلول نهاية تشرين الأول.²³ وينتاب المسؤولون القلق بأنه حتى ولو أُنجِزت مراجعة خارجية للنظام المصرفي الفلسطيني في الوقت المناسب بشأن امتثاله للنظم الأساسية الدولية لمكافحة الإرهاب ومكافحة غسل الأموال، فإن سموتريتش قد يفرض شروطاً إضافية لا تتعلق بالأعمال المصرفية، ولا سيّما تلك الشروط التي تُعنى بالتوسّع الاستيطاني في الضفة الغربية كما فعل في حزيران.²⁴

يتحكّم سموتريتش بالترخيص الممنوح للمصارف الإسرائيلية للتعامل مع نظيرتها الفلسطينية دون المخاطرة بالتعرّض لاتهامات بغسيل الأموال أو بتمويل الإرهاب، وهو ما يشار إليه بخطابات الحصانة. ففي حزيران، استغلّ سموتريتش التهديد بالامتناع عن منح هذا الخطاب لممارسة الضغوط على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو من أجل المصادقة على آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، ولم يمدّد في نهاية المطاف الإعفاء سوى لأربعة شهور.²⁵ تكتسي هذه الخطابات أهمية بالغة للحفاظ على علاقات المراسلة المصرفية.²⁶ فبدونها، ترفض المصارف الإسرائيلية -كبنك هبوعليم وبنك ديسكونت الإسرائيلي- إجراء تعاملات مع المصارف في فلسطين، ما يخاطر بإنهاء هذه العلاقات. وطمأنت سلطة النقد الفلسطينية الرأي العام بشأن استقرار النظام المصرفي وأبرزت التأثيرات السلبية

27 <https://tinyurl.com/mrxfsp2>

28 <https://tinyurl.com/yz9bcmar> و <https://tinyurl.com/2as8nppn>

29 <https://www.axios.com/2024/09/20/israel-palestinian-bank-us>

30 <https://tinyurl.com/yz9bcmar>

31 <https://www.pCBS.gov.ps/statisticsIndicatorsTables..>

32 <https://tinyurl.com/5/bw6rnz>

33 <https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy2661>

23 <https://www.axios.com/2024/09/20/israel-palestinian-bank-us>

24 <https://www.timesofisrael.com/smotrich-extends-waiver-allowing->

25 <https://tinyurl.com/yspvr5am> ; <https://www.bnews.ps/ar/node23943/>

26 https://mas.ps/cached_uploads/download/2024/10/11/rt8

اعتماداً على نوع الشركة، والوثائق الورقية التي يلزم تسليمها لمكاتب وزارة الاقتصاد الوطني.³⁸ ومن المتوقع أن يقلل النظام الجديد التكاليف على الرغم من عدم إيضاح الأرقام الدقيقة بعد.

يقدم نظام تسجيل الشركات الإلكتروني الموحد المؤتمت (بوابة الأعمال) حالياً خدمات كحجز اسم شركة ما، وإنشاء شركة، وتحديث التفاصيل الخاصة بشركة ما كتفاصيل الإدارة.³⁹ ويضم أيضاً سجلاً عاماً للشركات المسجلة كلها. ومن شأن التحديثات التي سيتم إدخالها عليه في المستقبل أن تتيح إجراء تغييرات على الملكية، والأسهم، ورأس المال، والوضع القانوني، وتسليم البيانات السنوية.

في العام 2023، سجلت وزارة الاقتصاد الوطني 2,564 شركة جديدة برأس مال إجمالي بلغ 310 مليون دولار أمريكي.⁴⁰ ومثل هذا العدد من الشركات زيادةً مقدارها 1.6% في عدد الشركات المسجلة حديثاً مقارنةً بعام 2022 بالرغم من أن رأس المال الإجمالي انخفض بنسبة 55%. وقد كان تأثير الحرب على غزة كبيراً، وتجلّى في الربع الأخير من عام 2023 عندما تراجع عدد الشركات المسجلة حديثاً بنسبة 40% مقارنةً بالفترة ذاتها في العام 2022، ما ساهم في أن يكون النمو السنوي معتدلاً. وتواصل هذا الانخفاض في العام 2024، إذ لم يتعدّ عدد الشركات الجديدة المسجلة بحلول أيلول 1,533 شركة.⁴¹ وعلى الرغم من هذا الانخفاض، شددت وزارة الاقتصاد الوطني على أن قانون الشركات الجديد زاد عدد الشركات المسجلة حديثاً زيادةً كبيرةً منذ سنّه في العام 2021.

التأكيد على أن القطاع المصرفي الفلسطيني يمتثل تماماً لأعلى المعايير العالمية فيما يتعلق بمخاطر التدفقات المالية غير المشروعة. وأشاد أديمو بالسلطة الوطنية الفلسطينية لإنجازها تقييماً حول مخاطر نظامها المالي ولتحديدها موعداً لإجراء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتقييم في هذا الشأن. وعلى الرغم من أن هذه الخطوات تدلّ على الجهود التي تبذلها السلطة لاستيفاء المتطلبات التي حدّتها إسرائيل لتجديد الخطابات اللازمة للمراسلة المصرفية، يبقى على إسرائيل أن تصدر بياناً رسمياً حول الأمر.³⁴

3- نظام تسجيل الشركات الإلكتروني الموحد المؤتمت (بوابة الأعمال)

بتاريخ 15 أيلول، أطلقت وزارة الاقتصاد الوطني نظام تسجيل الشركات الإلكتروني الموحد المؤتمت (بوابة الأعمال)، وهو نظام طوّره شركة البدائل التطويرية (DAI) بتمويل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.³⁵ ويتمثل الهدف المتوخى من هذا النظام -المنصوص عليه في قانون الشركات الجديد رقم (42) لعام 2021- في تبسيط عملية تسجيل الشركات الفلسطينية.³⁶ وكان قد بدأ العمل على نظام التسجيل في نيسان 2022، أي بعد مرور أربعة شهورٍ على سنّ القانون، وأطلق بصفةٍ رسميةٍ خلال الشهر المنصرم

يتمثل الهدف المتوخى من نظام تسجيل الشركات الإلكتروني الموحد المؤتمت (بوابة الأعمال) في تحفيز نمو القطاع الخاص من خلال تبسيط عملية تسجيل الشركات وتسريعها، وتقليل التكاليف المترتبة على ذلك والوقت اللازم لذلك.³⁷ وتقليدياً، تتراوح تكاليف تسجيل الشركات بين 456 و4,500 شيكل

38 http://www.pipa.ps/ar_page.php?id1=b050ay1770762Y1b050a

39 <https://tinyurl.com/5ma7e4d9>

40 <https://tinyurl.com/49/fjw292>

41 <https://mne.gov.ps/mnestatistic.aspx>

34 https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/us-official-pa-has

35 <https://www.mne.gov.ps/newsdetails.aspx?NewsId=7655=>

36 <https://maqam.najah.edu/legislation/1211/>

37 <https://tinyurl.com/h8htw7r8>

<https://www.mne.gov.ps/newsdetails.aspx?NewsId=7655>

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويشجّع التحوّل الرقمي وإيجاد فرص العمل، ولا سيّما لرياديّ الأعمال الشباب والنساء.

تلعّب المنشآت الصغيرة والمتناهية في الصغر دوراً حيويّاً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تشكّل أكثر من 98% من المشاريع المحلية وأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن، غالباً ما تواجه هذه الأعمال التجارية تحديات كبيرة، بما في ذلك محدودية الوصول إلى رأس المال. ويسعى صندوق ابتكار II لتذليل هذه العقبات بتزويد الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا بالموارد اللازمة لتوسيع نشاطها، والوصول إلى أسواق جديدة، ودفع النمو الاقتصادي.

5- نشاط التداول في أيلول

انخفض مؤشر القدس بنسبة 3% في أيلول 2024 مقارنةً بشهر آب 2024، وكذلك بنسبة 23.6% مقارنةً بأيلول 2023، مسجلاً 484.1 نقطة في آخر يوم تداول.⁴⁵ وقد تمّ تداول 9.7 مليون سهم تقريباً بقيمة 16.7 مليون دولار أمريكي إبان الشهر، وشكّل ذلك زيادةً بنسبة 39.7% في عدد الأسهم المتداولة وبنسبة 50.8% في قيمتها بالمقارنة مع آب 2024.

4- صندوق ابتكار II

بتاريخ 25 أيلول، أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عن استثمار بقيمة 3 مليون دولار أمريكي في صندوق ابتكار II، وهو أول استثمار له في صندوق رأس مال مجازف في الضفة الغربية.⁴² ويُعدّ صندوق ابتكار الذي تأسّس في العام 2015 شركة رأس المال الاستثماري الوحيدة النشطة في فلسطين، حيث أنها تدير صندوقين يستثمران في الشركات التي ينشئها رياديّو الأعمال الفلسطينيون.⁴³ وبفضل الدعم الذي قدّمه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أتمّ صندوق ابتكار II جمع رأس المال الاستثماري بقيمة 25 مليون دولار أمريكي.

بدأت المرحلة الأولى من حشد رأس المال لصندوق ابتكار II في مطلع عام 2022، إذ جُمع مبلغ 15 مليون دولار للصندوق بفضل مساهمات من صندوق النمو الجيد الهولندي (DGGF)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ومستثمرون من القطاع الخاص. وكان صندوق ابتكار I قد انطلق في عام 2016 برأس مال قيمته 10.35 مليون دولار أمريكي، ودعم 26 شركة ناشئة فلسطينية.

يهدف صندوق ابتكار II إلى إحداث ارتفاع في قيمة رأس المال على الأجل الطويل من خلال الاستثمارات في أسهم رأس المال في 25 شركة فلسطينية ناشئة في مراحلها الأولىّة تعمل في مجال التكنولوجيا، بالتركيز على قطاعات كقطاع الذكاء الصناعي، والتجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية.⁴⁴ ويسعى الصندوق لمساعدة الشركات الناشئة الفلسطينية التي تعمل في مجال التكنولوجيا في مرحلة ما قبل التأسيس والمرحلة الأولىّة للتمويل على بناء شركات قابلة للتوسيع تستهدف الأسواق العالمية أو أسواق

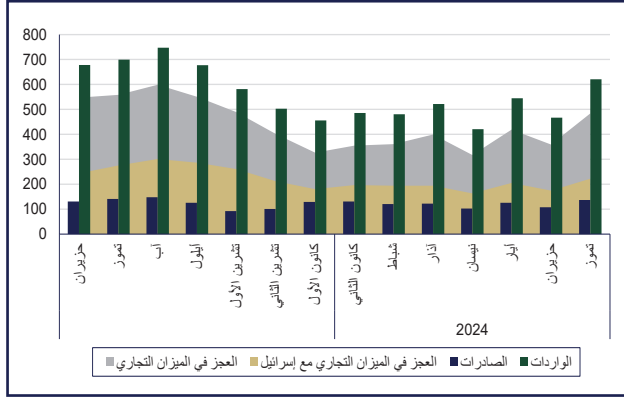
42 <https://tinyurl.com/3/a7y9e8s>

43 https://ibtikarfund.com/?2021/page_id428=

44 <https://www.bnews.ps/ar/node23945/>

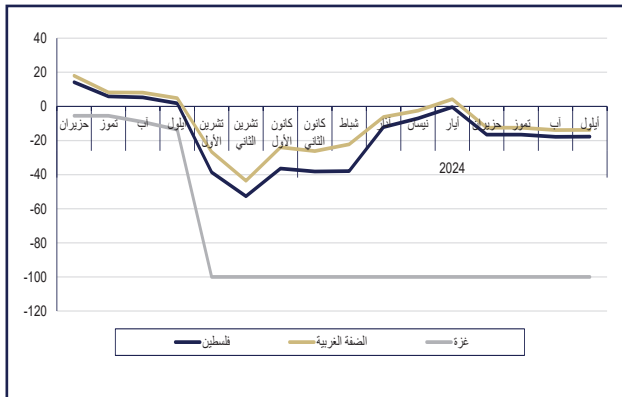
التجارة

الصادرات، والواردات، والعجز في الميزان التجاري
والعجز في الميزان التجاري مع إسرائيل شهرياً
(بالمليون دولار أمريكي) في فلسطين، حزيران - تموز 2023- تموز 2024



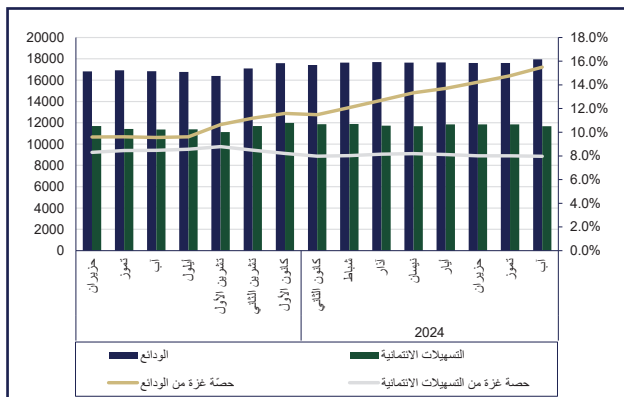
مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الشهري لدورة الأعمال
حزيران - تموز 2023- أيلول 2024



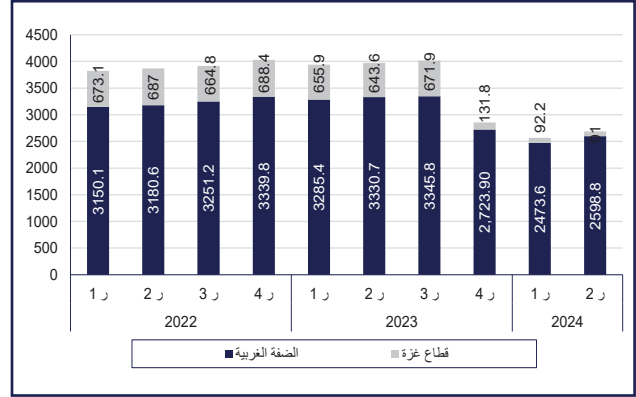
القطاع المصرفي

ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية الشهرية
(بالمليون دولار أمريكي) في فلسطين
حزيران - تموز 2023- آب 2024



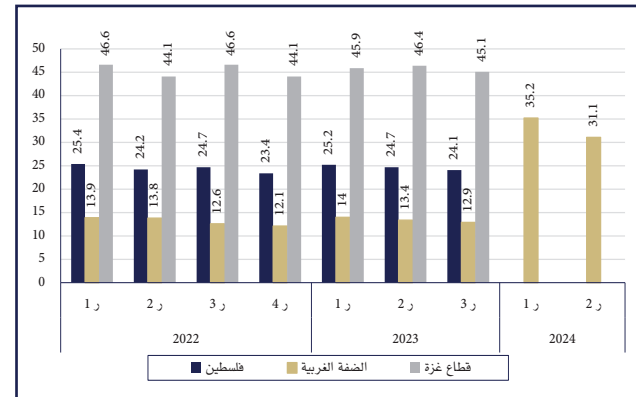
الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ربع سنوي
(بالمليون دولار أمريكي بأسعار 2025) في فلسطين وفقاً للمنطقة
الربع الأول - الربع الثاني 2022- الربع الثاني 2024



البطالة

البطالة ربع السنوية (%) في فلسطين موزعة وفقاً للمنطقة
الربع الأول - الربع الثاني 2022- الربع الثاني 2024



التضخم

الرقم القياسي الشهري لأسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين موزعة وفقاً للمنطقة
حزيران - تموز 2023- أيلول 2024

